

تفسير البحر المحيط

@ 321 العامل لفظياً جاز ، كقوله تعالى : { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ } ،
فله متعلق بكفواً وهو خبر ليكن . .

وقرأ الجمهور : { الْخَاطِئُونَ } ، اسم فاعل من خطيء ، وهو الذي يفعل ضد الصواب
متعمداً لذلك ، والمخطيء الذي يفعله غير متعمد . وقرأ الحسن والزهري والعتكي وطلحة في
نقل : بياء مضمومة بدلاً من الهمزة . وقرأ أبو جعفر وشيبة وطلحة ونافع : بخلاف عنه ، بضم
الطاء دون همز ، فالظاهر اسم فاعل من خطيء كقراءة من همز . وقال الزمخشري : ويجوز أن
يراد : الذين يتخطون الحق إلى الباطل ويتعدون حدود الله . انتهى . فيكون اسم فاعل من خطا
يخطو ، كقوله تعالى : { طَائِفًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ } ، { وَمَنْ
يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ } خطا إلى المعاصي . .

قوله عز وجل : { فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ * إِنَّ زَنْهَ
لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُوْمَنُونَ *
وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ * تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ *
وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ *
ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ * فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عِنْدَهُ حَاجِزِينَ *
وَإِنَّ زَنْهَ لَلتَذْكُرَةِ لِلْمُتَّقِينَ * وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّكُمْ
مُّكَذِّبِينَ * وَإِنَّ زَنْهَ لَلْحَسْرَةِ عَلَى الْكَافِرِينَ * وَإِنَّ زَنْهَ لَلْحَقِّ
الْيَقِينِ * فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ } . .

تقدم الكلام في لا قبل القسم في قوله : { فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ } ،
وقراءة الحسن : لأقسم بجعلها لا ما دخلت على أقسم . وقيل : لا هنا نفي للقسم ، أي لا يحتاج
في هذا إلى قسم لوضوح الحق في ذلك ، وعلى هذا فجوابه جواب القسم . قال مقاتل : سبب ذلك
أن الوليد قال : إن محمداً ساحر ، وقال أبو جهل : شاعر ، وقال : كاهن . فردّ الله عليهم
بقوله : { فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ } ، عام في جميع
مخلوقاته . وقال عطاء : ما تبصرون من آثار القدرة ، وما لا تبصرون من أسرار القدرة .
وقيل : { وَمَا لَا تُبْصِرُونَ } : الملائكة . وقيل : الأجساد والأرواح . { أَرْزَاهُ } :
أي إن القرآن ، { لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ } : هو محمد صلى الله عليه وسلم (في قول
الأكثرين ، ويؤيده : { وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ } وما بعده ، ونسب القول إليه لأنه
هو مبلغه والعامل به . وقال ابن السائب ومقاتل وابن قتيبة : هو جبريل عليه السلام ، إذ

هو الرسول عن ا . .

ونفى تعالى أن يكون قول شاعر لمباينته لضروب الشعر ؛ ولا قول كاهن لأنه ورد بسبب الشياطين . وانتصب { قَلِيلًا } على أنه صفة لمصدر محذوف أو لزمان محذوف ، أي تؤمنون إيماناً قليلاً أو زماناً قليلاً . وكذا التقدير في : { قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ } ، والقلة هو إقرارهم إذا سئلوا من خلقهم قالوا ا . وقال ابن عطية : ونصب { قَلِيلًا } بفعل مضمر يدل عليه { تُوْهِمُونَ } ، وما تحتل أن تكون نافية فينتفي إيمانهم البتة . ويحتمل أن تكون ما مصدرية ، والمتصف بالقلة هو الإيمان اللغوي ، لأنهم قد صدقوا بأشياء يسيرة لا تغني عنهم شيئاً ، إذ كانوا يصدقون أن الخير والصلة والعفاف الذي كان يأمر به رسول ا صلى ا عليه وسلم) هو حق صواب . انتهى . أمّا قوله : ونصب قليلاً بفعل مضمر يدل عليه تؤمنون فلا يصح ، لأن ذلك الفعل الدال عليه { تُوْهِمُونَ } إما أن تكون ما نافية أو مصدرية ، كما ذهب إليه . فإن كانت نافية ، فذلك الفعل المضمر الدال عليه تؤمنون المنفي بما يكون منفيًا ، فيكون التقدير : ما تؤمنون قليلاً ما تؤمنون ، والفعل المنفي بما لا يجوز حذفه ولا حذف ما لا يجوز زياداً ما أضربه ، على تقدير ما أضرب زياداً ما أضربه ، وإن كانت مصدرية كانت ما في موضع رفع على الفاعلية بقليلًا ، أي قليلاً إيمانكم ، ويبقى قلى لا لا يتقدمه ما يعتمد عليه حتى يعمل ولا ناصب له ؛ وإما في موضع رفع على الابتداء ، فيكون مبتدأ لا خبر له ، لأن ما قبله منصوب لا مرفوع . وقال الزمخشري : والقلة في معنى العدم ، أي لا تؤمنون ولا تذكرون البتة ، والمعنى : ما أكفركم وما أغفلكم . انتهى . ولا يراد بقليلًا هنا النفي المحض ، كما زعم ، وذلك لا يكون إلا في أقل نحو : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد ، وفي قل نحو : قلّ رجل يقول ذلك إلا زيد . وقد تستعمل في قليل وقليلة إذا كانا مرفوعين ، نحو ما جوزوا في قوله : .

قليل بها الأصوات إلا بغاتها